بسم الله الرحمن الرحيم

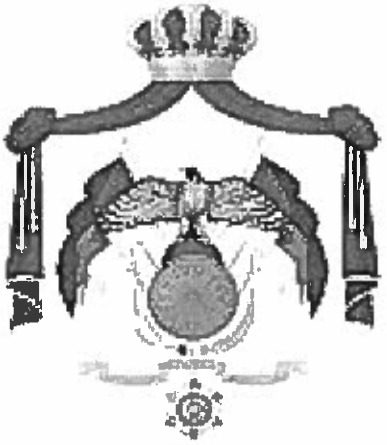

كلمــة
المملكــة الأردنيــة الهاشميــة
في
الدورة الثامنة والخمسين
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الدكتور خالد طوقان
رئيس هيئة الطاقة الذرية الاردنية

٢٢-٢٦/٩/٢٠١٤

فيينا النمسا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيـد الرئيـس
السادةُ نوابُ الرئيس
السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
السادةُ والسيداتُ رؤساءُ الوفودِ وأعضاؤُهاَ
السيداتُ والسادةْ

السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتِهْ،،،

يسعدُني بالأصالة عن نفسي وبالنيابةِ عن وفدِ المملكةِ الأردنيةِ الهاشمية أن أتقدَّم إليكم بخالص التقدير وأحرِ التهاني لانتخابكم رئيساً للدورة "الثامنة والخمسين" للمؤتمرِ العام للوكالة الدوليةِ للطاقةِ الذرية، متمنياً لكم كلَّ النجاحِ والتوفيق، آملاً أن يصل المؤتمرُ بحسنِ إدارتكِم ورعايتكِم إلى النتائجِ التي نرنوُ إليها جميعاً. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب المحترمين على ثقة المؤتمر العام وأشيد بدورهم في سبيل إنجاح أعماله، وأود ان نؤكد لسيادتكم أن وفد المملكة الأردنية الهاشمية لن يألو جهداً في سبيل المساهمة في إنجاح أعمال هذا المؤتمر.

ولا يفوتني هنا أن أرحب، مِنْ على هذا المنبرِ، بالدول التي انضمت حديثاً الى عضوية الوكالةِ هذا العام متمنياً للجميع التقدم والازدهارْ.

السيد الرئيس:

يواصل الأردن مسيرته نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية المتمثلة بجعله أُنموذجاً يحتذى في منطقة الشرق الأوسط في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فقد أحرز البرنامج النووي الأردني إنجازات ملموسة على أرض الواقع أذكر منها على سبيل المثال قرار الحكومة الاردنية اعتبار الطاقة النووية كأحد البدائل لتوليد الكهرباء في مزيج الطاقة الكلي في الأردن والموافقة على "موقع عمرة" الذي يقع في البادية الشرقية على بعد (٧٠كم) جنوب شرق العاصمة عمان لبناء أول مفاعل للطاقة النووية. كما تمت الموافقة على اتفاقية تطوير المحطة النووية الأردنية "PDA" مع شركة "روس آتوم" الروسية ولمدة سنتين والتي سيتم (او تم) توقيعها على هامش هذا المؤتمر التي تحدد النشاطات الخاصة بمشروع محطة الطاقة النووية الأردنية والمسؤوليات التي تقع على عاتق الطرفين الاردني والروسي الواجب تنفيذها قبل مرحلة الاستثمار في المحطة، كالدراسات التفصيلية للموقع واستقرار الشبكة الكهربائية ودراسة تقييم الأثر البيئي. وقد وافقت الحكومة الأردنية على انشاء شركة لإدارة مشروع المحطة والمخطط انشاؤها على مرحلتين: المرحلة الأولى تتضمن تنفيذ كافة النشاطات اللازمة قبل مرحلة الإستثمار والتي باستكمالها يتخذ قرار الاستثمار الذي يتوقع بناءً عليه أن يكون المستثمر الاستراتيجي الروسي RAOS مساهماً في المشروع ويتم توقيع عقد الهندسة، والشراء والبناء (EPC) مع شركة أتوم ستروي إكسبورت لإنشاء المشروع.

ستتضمن محطة الطاقة النووية الأردنية بناء مفاعلين نوويين من مفاعلات الماء المضغوط AES-92 بقدرة (١٠٠٠) ميجا واط لكل منهما. ومن المؤمل

الانتهاء من مرحلة ما قبل الإستثمار في عام ٢٠١٦ حيث سيبدأ التشغيل التجاري للمحطة في عام ٢٠٢٣.

وفي ذات الوقت تجري مفاوضات في مراحلها الاخيرة بين الحكومتين لاردنية والروسية لإبرام اتفاقية على مستوى حكومي جوهرها تحديد آليات دعم حكومتي البلدين لبناء وتشغيل المحطة النووية ومن المتوقع الإنتهاء منها مع نهاية العام الجاري ليتم عرضها بعد ذلك على مجلس النواب الأردني.

وفي إطار تنفيذ الاردن لركيزة هامة من ركائز البرنامج النووي الاردني ، فإننا نواصل إنشاء مفاعل نووي بحثي من قبل الائتلاف الكوري (KDC)، بقدرة (٥) ميغاواط يتم بناؤه في حرم جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ليستخدم لأغراض التدريب، والتعليم وإجراء البحوث، وإنتاج النظائر المشعة وبخاصة المستخدمة في الطب النووي، ومن المتوقع تشغيل هذا المفاعل في منتصف عام ٢٠١٦.

أما فيما يخص مشروع استغلال اليورانيوم الأردني، فتقوم شركة تعدين اليورانيوم الأردنية حالياً بعمليات استكشاف اليورانيوم في منطقة وسط الأردن، حيث تمت اعمال حفر الخنادق لمساحة تغطي ثلث المنطقة المشعة وتم جمع (٢٠,٠٠٠) عينة منها حتى نهاية عام (٢٠١٣) تم تحليلها في مختبرات الهيئة وتقدر كميات اليورانيوم من الكعكة الصفراء (U_3O_8) فيها حسب تقرير (JORC) بحوالي (٣٧) ألف طن في المساحة المغطاة وهذا

المشروع يهيئ لإنشاء بنك وقود نووي للمنطقة تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الإمداد للوقود النووي للمفاعلات الطاقة النووية.

ستقوم الهيئة باستكمال أعمال الاستكشاف لخامات اليورانيوم في منطقة وسط الاردن وفقا للمعايير الدولية المتبعة في هذا المجال، حيث ستوثق هذه الاحتياطات دولياً طبقاً لمعايير JORC مع نهاية عام ٢٠١٥ مع العمل على إنشاء وحدة ريادية لإنتاج الكعكة الصفراء.

أيها الأخوة والأخوات،،

لقد خطا الأردن خطوات عديدة في تنفيذ البرنامج النووي الاردني منذ تأسيس هيئة الطاقة الذرية الاردنية كمؤسسة حكومية تعنى بتوسيع قاعدة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا الاشعاعية في الاردن وهيئة تنظيم العمل الاشعاعي النووي كجهة تنظيمية رقابية، فقد تم حديثاً دمج هذه الهيئة مع الجهات التنظيمية والرقابية لقطاع الطاقة والمعادن بحيث تشكل هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن وذلك بهدف دعم الكفاءة والفاعلية التنظيمية.

وإنني إذ أؤكد بان هذا الدمج لن يؤثر على استقلالية الجهة الرقابية بل على العكس، سيعزز ذلك من الكفاءة الفنية لهذه الهيئة الجديدة وإمدادها بالموارد البشرية والمالية المطلوبة لإنجاز مهامها بالشكل التام والمطلوب.

كما أود أن أؤكد بأن الاردن يحرص على الإلتزام الكامل بالشفافية وبكافة معايير السلامة العامة والامن النووي وفقاً للاسس والمعايير المعتمدة عالمياً ويدرك أهمية الحفاظ على البيئة كركن رئيسي يوخذ بعين الاعتبار في جميع الخطوات التي ينتهجها في تنفيذ برنامجه النووي.

لقد عقد الاردن بالتعاون مع الوكالة العديد من النشاطات وورش العمل والدورات والاجتماعات المحلية في مجال الأمن النووي ويعد الأردن من اوائل الدول التي بادرت إلى طلب المساعدة من الوكالة لتأهيل وتدريب الاطقم الفنية في مجال الأمن النووي والحماية المادية، وقد ساعدت الوكالة مشكورة في إعداد خطة الأمن النووي لأحد المرافق النووية الاردنية وهو المفاعل النووي البحثي، الذي سيتم تشغيله في منتصف عام ٢٠١٦، مما يعكس مستوى الشفافية التي يتبعها الاردن في تنفيذه لمشاريع البرنامج النووي السلمي وفي اهم القضايا وأكثرها حساسية، فنحن نعمل في تنفيذ برنامجنا النووي ضمن العهود والمواثيق الدولية، إننا نعمل ليكون برنامجنا النووي انموذجاً فريداً في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، أود الاشارة إلى انضمام الاردن إلى اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الاضرار النووية والبروتوكول المعدل لها، كما ان الحكومة في طور إقرار الانضمام إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان إدارة الوقود المستنفذ وأمان إدارة الفضلات المشعة، كما نؤيد الجهود المبذولة لإنشاء نظام عالمي

للمسؤولية المدنية يكمل ويعزز التدابير المنصوص عليها في اتفاقية التعويض عن الأضرار التي نصت عليها اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية.

السيد الرئيس

لقد وضعنا ومنذ البداية نصب أعيننا أهمية الاستثمار في تطوير القدرات والكوادر البشرية الأردنية اللازمة لتنفيذ البرنامج النووي الأردني ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية في مجالات الطاقة النووية وتوطينها من خلال اتفاقيات التعاون الثنائي مع الدول الرائدة في المجال النووي.

كما أننا ندرك كدولة حديثة العهد في المجال النووي بأن النجاح يتطلب رسم رؤى وخطط واضحة تعمل على تحقيق الاهداف المنشودة، فالإلتزام والتنسيق المستمر بين جميع الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي هو الطريق الأقرب إلى تطوير بنية تحتية نووية متينة مرتكزة على الموارد المتاحة والخبرة التي يقدمها هؤلاء الشركاء.

أيها الأخوة والأخوات،،

يسرني في هذا المقام، أن أُثمن الدعم المميز والهام الذي قدمته الوكالة هذا العام للأردن من خلال تنفيذها لعدة مهمات مراجعة تضمنت مراجعة الإستعداد للطوارئ الإشعاعية والنووية (EPREV) ، مهمة تقييم ومراجعة الإجراءات التي نفذتها هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن في مختلف مراحل البرنامج النووي

الأردني والعمل الاشعاعي (IRRS)، ومهمة المراجعة الشاملة للبنية التحتية النووية الوطنية (INIR). ولقد كان الاردن من اوائل الدول التي بادرت بطلب هذه المهمات الأمر الذي يعكس مدى إلتزام الأردن بالمعايير الدولية والشفافية في تنفيذ البرنامج النووي الأردني.

وها نحن نستعد لاستقبال مهمة المراجعة الشاملة لخطة الأمن النووي (INSSP) في شهر تشرين الاول من هذا العام حيث ستتوج هذه المهمة التعاون المستمر بين الأردن والوكالة في مجال الأمن النووي.

ونحن في الأردن نعوّل على نتائج وتوصيات هذه المهمات في النجاح في تطوير البنية التحتية النووية الوطنية التي تدعم تنفيذ برنامجنا النووي بكل فعالية واقتدار.

السيد الرئيس:-

تواصل الوكالةُ تكريس جهودها المتمثلة في تقديم مساعداتها من خلالِ برنامجِ التعاون التقني الذي يقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول الأعضاء وذلك عن طريق تنفيذِ المشاريعِ الوطنيةِ والإقليميةِ والأقاليمية، والتي من أبرزِها مشروع تعزيز البنية الأساسية لبناء وتشغيل محطةِ الطاقةِ النوويةِ، كذلك، مشروعُ تأسيس مختبر لاستخلاص اليورانيوم ونظام الجودة وتعزيز القدرات الوطنية لتقييم الامان والاستخدام الفعال للمفاعل البحثي وتقوية البنية الأساسية لإدارة الفضلات المشعة.

كما ساهمت الوكالة في تقديم الدعم الفني في عدة مجالات تمثلت بتحسين الخدمات الصحية، زيادة الإنتاج الزراعي، ادارة الموارد المائية، والحفاظ على البيئة، وستشهد الأعوام المقبلة المزيد من الدعم الموجه لمكافحة مرض السرطان في الاردن.

ومن المشاريع الهامة أيضاً، مشروعُ مركزِ السنكروترون (SESAME) الذي يُعَدُ مركزاً دولياً للتميز في البحث العلمي في منطقة الشرق الأوسط ويتوقع بدءُ العمل بِه في مطلع عام ٢٠١٦، ولقد أسهم هذا المشروع على مدى عدة سنوات في تطوير الموارد البشرية اللازمة لتركيب وتشغيل هذا المسارع ونتطلع الى مواصلة الوكالة لهذا الدعم في المستقبل، ويسرني إعلامكم بانه قد تحقق النجاح فى تخزين الالكترونات عند طاقة ٢٠ ميجا الكترون فولت فى شهر تموز ٢٠١٤, ونجح فريق (سيسامى) فى تسريع الالكترونات الى الطاقة النهائية لها في مرحلة التعزيز وهي ٨٠٠ ميجا الكترون فولت.

ويعتبر النجاح فى الوصول بطاقة المعزز الى ٨٠٠ ميجا الكترون فولت ذو مغزى علمي هام حيث أنه أول مسارع يصل إلى هذه الطاقة فى منطقة الشرق الأوسط. وقد حقق هذا التقدم فريق من العلماء و الفنيين الشباب من المنطقة والذين هم حديثو العهد بتكنولوجيا المسارعات. هذا النجاح سوف يفتح الطريق للوصول للهدف النهائي من سيسامى وهو بناء أول

مصدر لضوء السنكروترون ومركز أبحاث دولي في تطبيقات ضوء السنكروترون في منطقة الشرق الأوسط.

وإننا نتطلع إلى مزيد من التعاون مع الوكالة في السنوات الثلاث القادمة من خلال برنامج التعاون التقني في مجالات تقوية القدرات والكفاءة في مجال استخدامات المفاعلات البحثية، استخلاص اليورانيوم، وإدارة محطة الطاقة النووية، وإدارة الفضلات المشعة، ورفع كفاءة المشع الجامي التجاري وتعزيز الجهود الوطنية في مجال مكافحة السرطان.

السيد الرئيس:-

يولي الأردن أهمية كبرى لنظام الضمانات ويعتبره عنصراً أساسياً في الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وحصر استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية التي تعود بالفائدة على دول وشعوب العالم.

ووفاء بالتزاماته بموجب معاهدة عدمِ انتشار الأسلحة النووية، فقد قام الأردن بتوقيعِ اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة، ويؤكد الاردن على ضرورة تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط والعمل على تنفيذه. كما نجدد دعوة كافة الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل، إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة، تحقيقاً لعالمية المعاهدة في المنطقة وتمهيداً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ما سيسهم في إحلال السلام والأمن الدوليين ويشكل

حافزاً لدول المنطقة للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، منوهين بأهمية عقد مؤتمرٍ دوليٍّ لدول الشرق الأوسط لطرح هذا الأمر في ظل الاخفاق في عقد مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٢.

السيد الرئيس، السيداتُ والسادةُ الحُضورْ :-

في الختام ، أنتهز هذه المناسبة مكرراً تقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنبر دولي للتعاون في ميدان تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بالإضافة الى إرساء أسس وقواعد الأمان النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية متمنياً للمؤتمر كل التوفيق نحو تحقيق الأهداف.

والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاته ،،،،